

المحور الخامس: منهجية تحليل السياسة العامة

سيتم تحليل هذا المحور من عنصرين أساسيين اقتربات ونماذج تحليل السياسة العامة نذكر منها:

أولاً: الاقتراب القانوني المؤسسي:

هذا الاقتراب يركز في تحليله لقضايا السياسة العامة على تفسير طبيعة ومحتوى القانون العام والدستور ومختلف الوثائق القانونية باعتبارها معايير فعلية ملموسة، إضافة إلى ذلك فإنه يهدف إلى تحليل قضايا السياسة العامة حول مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو عدم الالتزام بها، كما يستند إلى تحليلاته العميقة إلى المقارنة بين مختلف المؤسسات والفواعل الرئيسية في السياسة العامة ومدى التزامها بالقانون وما طبيعة علاقتهما ببعضها البعض وذلك على مستوى للداخلي للدولة أو على المستوى الخارجي لها وذلك من منطلق مقارنة مدى التزام المؤسسات الرسمية الفاعلة في السياسة العامة بالقانون من عدمه، إضافة إلى التزامها بمبادئ الديمقراطية في صياغة السياسة العامة وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية.

أما الاقتراب المؤسسي فإنه يستند في تحليله للظواهر السياسية وقضايا السياسة العامة على استخدامه وتوظيفه لمجموعة من المفاهيم والمعايير والمحددات المنهجية التي من خلالها يمكن تناول وتحليل طبيعة الظاهرة السياسية من منظور مؤسسي، كونها في الأصل نتاج عمل وتفاعل مؤسسات النظام السياسي مع متغيرات بيئته الكلية.

ثانياً: اقتراب النخبة:

حسب هذا الاقتراب فإن السياسة العامة هي نتاج النخبة، وتعكس قيمها وتخدم مصالحها، ما يفترضه الاقتراب أساساً هو أن المجتمع مقسم إلى فئة قليلة تمتلك السلطة والكثيرين الذين لا يمتلكونها. في هذا الإطار الاجتماعي لا يحدد الشعب أو الجماهير السياسة، بل النخبة الحاكمة هي التي تقررها، ثم تنفذها البيروقراطية، وبالتالي فإن السياسة العامة تميل إلى التدفق من أعلى إلى أسفل، ولا تتحرك عادةً من الأسفل إلى الأعلى، كما أن التغييرات في السياسة العامة غالباً ما تكون تدريجية وليست ثورية، ويمكن تسمية السياسة العامة عند فحصها من منظور نظرية النخبة بأنها روابط وخيارات النخبة الحاكمة في نظام إداري سياسي معين.

ثالثاً: اقتراب الجماعة:

تعتبر السياسة العامة حسب هذا الاقتراب ناتجة عن الجماعات التي تمارس القوة والضغط للتأثير في السلطة التشريعية (مع العلم عن القوى الخارجية تمارس الضغط على السلطة التنفيذية)، كما ينظر إليها على أنها الجسر بين الفرد والحكومة فلا يؤدي الفرد دوراً مهماً في ميدان السياسة إلا عندما يتصرف بالنيابة عن مصالح الجماعة، وقد تعني الجماعات في هذا السياق الفرق المختصة وجماعات الضغط والأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية، وهنا تغدو مهمة النظام السياسي هي وضع القواعد وتحقيق توازن المصالح وإعداد التسويات وتنفيذها، أما النفوذ فتحدده ثروة الجماعة وقيادتها أو قوتها التنظيمية وإمكانية وصولها إلى صانعي القرار، ويستجيب صانعو السياسات على هذه الضغوطات من خلال التفاوض والمساومة.

رابعاً: الاقتراب النظمي:

يقوم الإطار التحليلي لهذا الاقتراب على استخدام مجموعة من المفاهيم والمعايير المنهجية الهامة أثناء دراسة الأنظمة السياسية وقضايا السياسة العامة منها: النظام، الحدود، المدخلات، المخرجات، اللعبة السوداء، التحويل، البيئة الكلية، التغذية الاسترجاعية.

خامساً: النموذج التراكمي:

يرتبط النموذج التراكمي بأسماء تشارلز ليندبلوم وديفيد برايبروك. يلفت الانتباه إلى عدة قيود واقعية على الإدارة العامة مثل الوقت والتكلفة والمعلومات والسياسة، كما يوضح ليندبلوم فإن الوظائف والقيود المحددة لـ "المسؤولين العموميين" تقيد انتباههم، وقيماً قليلة نسبياً وسياسات بديلة قليلة نسبياً، فإن صياغة السياسة من وجهة النظر هذا النموذج يُنظر إليها بشكل واقعي على أنها هامشية وفي مواقف من المطالب والاهتمامات المتضاربة وفي خوف من العواقب غير المتوقعة التي من المحتمل أن تنبع من الانقسام الفعلي، يتعين على صانعي السياسات في العالم الفعلي للإدارة أن يبدؤوا بالبرامج والمخصصات المالية الموجودة بالفعل، ما يسمح لهم بالمحاولة هو إضافة أو تعديل ما هو موجود بالفعل.

سادساً: النموذج الكلي الرشيد:

يستند في إطار تحليله في تحليل السياسات العامة على مجموعة من الأسس والمعايير المنهجية، حيث يرى روادها على أنها جد مهمة في دراسة وتحليل محتوى السياسة العامة المتخذة من قبل صناع

القرار وكذا تحليل نتائجها وآثارها على جمهورها ضمن بيئتها الكلية التي اتخذت، ومن بين المعايير التي يستند إليها:

- عن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة وهي قابلة للتعرف عليها ودراستها وبالتالي فهي جديرة بالاهتمام من قبل صانع القرار مقارنة مع غيرها من المشكلات والقضايا الأخرى.
- إن الأهداف والقيم تقود متخذ القرار واضحة ومرتبطة تبعاً لدرجة أهميتها.
- إن البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة قد فحصت وحددت.
- إن كل بديل وما يتوقع من نتائج يمكن مقارنته مع البدائل الأخرى.
- إن متخذ القرار سوف يختار البديل الذي يضاعف إمكانية تحقيق الغرض والقيم والأهداف.

وبالتالي هذا النموذج يقدم نطا مثاليا لعملية صنع القرار، حيث أثناء العملية يقوم على عدة خطوات: تحليل طبيعة المشكلة، جمع المعلومات حول المشكلة القائمة والمعروضة أمام صانع القرار، تحليل البدائل، تقويم البدائل، اختيار البديل الأفضل، تنفيذ القرار.

سابعاً: نموذج الاختيار العقلاني

يركز هذا النموذج على الدراسة الاقتصادية لعمليات صنع القرار، ووفقاً لما قدمه "بنكان" فهي تشمل أربعة مجالات مفتاحية في تطويرها كحقل فرعي في الاقتصاد وهي الطلب على السلعة، نظرية التصويت، نظرية الدستور، نظرية السلع العامة، فعلم الاقتصاد يدرس سلوكيات الأفراد وقراراتهم في السوق على أساس أنهم يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، فالفرد في كلى الحالتين سواء "الرجل الاقتصادي" تحقيق المنفعة الذاتية، أو "الرجل السياسي" تحقيق المصلحة العامة كما يراها، يسعى إلى الحصول على أكبر منفعة وبأقل تكلفة، وعموماً فقد تجاوز هذا النموذج التصور المختلف للدوافع البشرية، وأكدت على أن تصرف الإنسان في السوق السياسي هو نفسه في السوق الاقتصادي، أي البحث عن تحقيق مصالحه الخاصة.

كما تم عرض نماذج أخرى في تحليل السياسة العامة التي حددها الدكتور "محمد محمود عبد

العال حسن":

❖ النموذج الأول نموذج الأسئلة: كما يتضح من اسمه، فإنه ينهض على عدد من الأسئلة التي

تتراوح ما بين أسئلة ذات طابع "وصفي" من قبيل: من؟ وأين؟ وكيف؟ وما الذي تفعله الحكومة؟ وما

الذي لا تفعله الحكومة تجاه السياسة الصحية أو التعليمية أو غيرها؟ وداخل الأسئلة الوصفية تتم ثلاث عمليات أساسية هي: التصنيف، والترتيب أو التسلسل، والارتباطات. والهدف هو محاولة وصف السياسات القائمة وتصنيفها وتحديد علاقاتها المتبادلة بين عناصرها وجمع المعلومات عنها، وربما النجاح في صياغة عدد من الفرضيات.

والنوع الثاني من الأسئلة "تحليلية" تحاول البحث في النتائج والأسباب، للوصول إلى معرفة الثغرات وتقديم تفسيرات ملائمة. فتُطرح أسئلة من قبيل: لماذا تفعل الحكومة ما تفعله؟ ولا يقف النموذج عند هذا الحد، بل يتعداه إلى مناقشة أثر السياسات العامة، سواء في المدى القصير وهو ما يُسمى بـ "العائد Outcomes" أو المدى البعيد وهو ما يسمى بـ "الأثر Impact" بيد أن هذا النموذج لا يُقدم أدوات بحثية عميقة في تقييم السياسات العامة أو تقويمها.

❖ النموذج الثاني حل المشكلة: ويتشابه مع النموذج الأول في طرحه مجموعة من التساؤلات. وتلخصه مقولة مفادها: إن "الوصف الدقيق والصياغة المُحكمة للمشكلة هي نصف الحل"، أو هي "مشكلة نصف محلولة". وتختلف الأسئلة التي يطرحها ما بين أسئلة مفتوحة تشدذ الذهن علي النقاش والتفكير في إجابات عليها من قبيل: إلى أي مدى تتلاءم الجهود والتكاليف مع السياسات؟ وهو سؤال يسعى لتقييم السياسات والحكم عليها؛ من أجل تغييرها أو تأييدها أو تعديلها. والأسئلة الأخرى تجمع ما بين "الوصفية" و"التحليلية"، مثل: ما الخطوات التي تبنتها الحكومة لمعالجة كذا...؟ ولماذا؟

❖ النموذج الثالث روابط تحليل السياسات العامة: يركز على التفاعلات والروابط بين 3 جهات، هي: السياسات، والمؤسسات، والتفاعلات البيئية. فيطرح دراسة أثر ستة روابط هي: أثر البيئة على السياسات العامة مباشرة. وعلى جانب ثان التأثيرات التي تقوم بها المؤسسات والعمليات الإدارية في السياسات، ويفحص الرابط الثالث التأثيرات التي تقوم بها البيئة في المؤسسات والعمليات الإدارية والسياسات التي تتبناها الحكومة، ثم ينتقل إلى دراسة أثر التغذية الراجعة للسياسات على البيئة، وأثر التغذية الراجعة للمؤسسات في البيئة. وأخيراً أثر التغذية الراجعة للسياسات في المؤسسات .

❖ النموذج الرابع "نموذج الاختيار الأمثل: والذي يفترض أن كل إنسان يحاول تعظيم منفعته، والإقلال من الخسارة أو على الأقل وضعها في حدودها الدنيا؛ وبناء عليه يسعى النموذج إلى تحليل

حسابات (المنفعة - العائد / التكلفة)، ويستخدم في ذلك أساليب، كشجرة القرارات، ونظريات المباريات، وغيرها من الأساليب الكمية.

❖ النموذج الخامس الأداء الأمثل: وهو امتداد للدراسات الكمية في حقل السياسات العامة، ويؤكد على تطوير الأداء باستخدام الأساليب الرياضية والمنطقية وبحوث العمليات؛ في سبيل الموازنة بين البدائل المختلفة، وبدأ يستعين بأدوات عديدة لكل منها فنياتها في الاستخدام مثل: الأدوات المحاسبية، والمحاكاة، أسلوب دلفي.